الحكم الراشد وإشكالية البناء الديمقراطي في إفريقيا

أمال مجناح

طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف. المسيلة

تحت إشراف أ.د. نورالدين دخان

ملخص

عانت القارة الافريقية طيلة قرون تهميشا واضحا، وذلك نظرا لخضوعها لفترة طويلة نسبيا للاستعمار الأوروبي، الذي عمل على تحطيم النظم الاجتماعية لها، في إطار عدم وجود اجماع سياسي، تنج عنه نزاعات قبيلة وصراعات إثنية وعرقية وانقسامات مجتمعية، وظلت كذلك حتى بعد نيل استقلالها رغم محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى إثر نهاية الحرب الباردة، وجدت معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء نفسها في تبعية اقتصادية للمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، بسبب فشل النماذج التنموية المتبعة، مما دفعها إلى ضرورة تبني الخيار السياسي، المتمثل في نهج التحول نحو الديمقراطية، خاصة على إثر موجة الانتقالات الديمقراطية التي شهدتها معظم دول العالم، ومن أجل حل مشكلات العجز، التي تعاني منها دول القارة الإفريقية في تسيير شؤونها الناتجة عن الاشكالات التي طرحتها عملية البناء الديمقراطي، المتمثلة في ضرورة تهيئة البنية الهيكلية للدولة المؤسساتية، التي تكون بمثابة الارضية المناسبة التي تقوم عليها مقومات الديمقراطية. تبنت مفهوم الحكم الراشد كمقاربة اصلاحية، لمعالجة اختلال التوازن التنموي فديها على مختلف الأصعدة، السياسية، الاقتصادية والإدارية، خاصة بعد تفشي ظاهرة الفساد وتزعزع بينة الاستقرار السياسي.

abstract

For centuries, Africa has been marginalized due to the long period of European colonialism, which destroyed its social systems under the absence of a political consensus, resulted from social factors, and remained after its independence event with attempts to reform. After the Cold War, most sub-Saharan African countries found themselves in economic dependence on foreign financial institutions and donor countries due to the failure of the development models. This led to adopt the democratization as an option, following current. To solve the problems of the deficit that Africa suffered in managing its affairs resulting from the problems posed by democratization, the need to create the structure of the state which serves as a ground on which the democracy, adopted the concept of good governance as a reform approach to address the developmental imbalance, It has a wide range aspects, especially after the spread of corruption in all its forms and the destabilization of political stability.

الكلمات المفتاحية : البناء. الدولة. الديمقراطية. الإصلاح. الفساد.

مقدمة

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تهميشا واستبعادا، على طول مراحل تطورها التاريخي إبان الفترة الاستعمارية، نتيجة عمل هذا الأخير على تحطيم النظم الاجتماعية بها، والقضاء على فرص الاتحاد فيها، في مواجهة عملية التشتت المجتمعي التعددي المتصارع، وبالتالي ورثت الدولة الإفريقية ما بعد الاستقلال، عدم وجود الإجماع السياسي، وهو الذي يفسر إعطاء التمايز التقليدي الموروث قيمته السياسية الجديدة وتوظيفه في الصراع الاجتماعي بين مختلف القبائل الإفريقية.

وبعد أن استكملت معظم الدول الإفريقية استقلالها نهاية السبعينات في القرن الماضي، بقيت هذه الدول قيد التكوين ولم تتجاوزه بسبب التناقضات التي تحملها، وذلك بدرجات متفاوتة، وبالتالي تفتقر إلى سمات الدولة الحديثة على غرار الدولة الأوربية الغربية، غير أن الملاحظ أن الدولة الإفريقية في فترة ما بعد الاستقلال، حاولت توسيع العملية التنموية بانتهاج نمط الحزب الواحد وتركيز السلطة في يد الزعيم.

ومع نهاية الحرب الباردة عملت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية، على تفكيك المؤسسات التي تقوم عليها الدولة، من طرف المؤسسات المالية الدولية، المطالبة بتحرير الاقتصاد وإعادة الهيكلة وقف الدعم الحكومي. ما نتج عنه تبعية خاصة على المستوى الاقتصادي، ونظرا لضرورة وجود تفاعل بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والخيارات التي تفرضها الأطراف السياسية من جهة أخرى، نتج عن هذا الوضع انتشار النزاعات والحروب وتفكك الاستقرار السياسي، مما أدى إلى ضرورة تبني الخيار السياسي، المتمثل في النهج نحو التحول الديمقراطي، فكانت إفريقيا مسرحا للانتقالات الأحدث نحو الديمقراطية حيث كانت ثمانية وثلاثين دولة من أصل خمسة وأربعين دولة إفريقية جنوب الصحراء، تحت لواء أنظمة الحكم الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات تسلطها.

ولما كان شرط الوحدة الوطنية، خليقة لتصور مفهوم التحول الديمقراطي حسب "روسو"، عانت الدول الإفريقية من هذا الإشكال، بسبب تعدد العرقيات والإثنيات وتمايز التقسيمات الاجتماعية فيها، إضافة عن تفشي سلوكيات الفساد التي تضمن أعمالا من قبيل

استغلال السلطة وإلحاق الأذى الفعلي بها، ومن أجل حل مشكلات العجز التي تعاني منها دول القارة الإفريقية في تسيير شؤونه،ا إما على المستوى الداخلي أو الخارجي، خاصة بعد أن أثبتت نماذج التنمية فشلها في تحقيق التنمية المجتمعية، ظهر مفهوم الحكم الراشد من طرف المنظمات الدولية والدول المانحة، كنموذج للحكم والتسيير لمواجهة التحديات التنموية، كإطار للإصلاح وإعادة البناء للأوضاع السائدة، وإعادة صياغة تعريف أدوار مختلف الفاعلين في الدولة، وذلك من خلال تجسيد آلياته لتجاوز مختلف الإشكالات التي تطرحها عملية البناء الديمقراطي داخل القارة الإفريقية.

جاءت هذه الورقة البحثية لتعالج الإشكال المطروح والمتمثل في: **كيف يمكن الاستناد إلى الحكم الراشد كمقاربة إصلاحية، لتجاوز إشكالية البناء الديمقراطي داخل القارة الإفريقية؟** للإجابة على الإشكال، يمكن تناول مجموعة من المحاور متمثلة فيما يلي:

-1. توصيف الواقع الإفريقي:

ما تجدر الإشارة إليه، أن الحركة الاستعمارية في إفريقيا، جاءت بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت أوروبا والعالم منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشرة، مما حتم الاتجاه بالنظر شطر القارة الإفريقية، وبالتالي فإن الاستعمار Colonialisme هو في صميمه نتيجة اقتصادية مقترنة أوثق ما يكون الاقتران بالنمو الرأسمالي، أي أن نظم الحكم الاستعمارية بأنواعها، ليست إلا واجهات شكلية لهذا الواقع الاقتصادي، وتبريرات نظرية وقانونية له،[1] وعليه وجدت معظم الدول الإفريقية التي حصلت على الاستقلال، نفسها أمام مشكلات متعددة، [2] وتبرز في مقدمتها:

-1.1. أزمة بناء الدولة:

حظيت قضية شكل الدولة في إفريقيا لناقشات ومناظرات في الأدبيات السياسية، فقد أدت نهاية الحقبة الاستعمارية في إفريقيا، إلى ظهور الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى دولة ما بعد الاستعمار، واعتمدت معظم هذه الدول خلال هذه الفترة نظام الحزب الواحد كنمط وآلية لبناء الدولة، وتحولت الأحزاب التي ناضلت ضد الاستعمار، إلى نظام الحزب الواحد بعد نيلها للاستقلال، وأخذت توسع قواعدها من خلال استقطاب مختلف شرائح المجتمع كخطوة أساسية لبناء الوحدة الوطنية، لكن تجربة الحزب الواحد أثبتت نتيجة الانقلابات

العسكرية التي شهدتها دول القارة، حيث أدى تدخل الجيش إلى إلغاء وجود الأحزاب سواء كان واحدا أو أحزابا متعددة.[3]

وقد اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا، لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري الغربي، من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة، أدى إلى ديكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد بخاصة في النخبة الحاكمة، وقد لجأت الدولة الإفريقية في هذه الفترة إلى فرض الايديولوجيا التي تقوم على ترابط كل من السياسة والاقتصاد، واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيما القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصنة السلطة[4]... وبالتالي ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة بناء الدولة، وهذا ما يبين عدم وجود قواعد مرسخة لممارسة انتقال السلطة، وعدم الاستقرار في المؤسسات السياسية، الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية فيها، فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي،[5] إذ أصبح وجود الدولة بجد ذاته محل شك، بتنامي عدد من المؤشرات التي ساهمت في انتقاص شرعية الدولة، هذا ما جعل مجموعة من الدول الإفريقية تصنف ضمن الدول الفاشلة (مالي، ليبيا...).

هكذا يظهر أن الدولة الإفريقية الحديثة فشلت وأخفقت، وهو ما يطرح التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى ذلك، وهنا نجد مجموعة من النظريات فسرت سبب هذا الإخفاق من بينها:

-1.1.1.سياسة ملئ البطون لـ: جان فرانسوا بايار"،

وقد حاول فهم أسلوب الحكم في إفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، فقد قام بتسمية كتابه "سياسة ملئ البطون" نسبة إلى التعبير الكاميروني إشارة منه إلى طريقة الحكم، أو كما يقول "فوكو" "إمكانية الحكم" في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد بين "بايار" أن الوصول والاستحواذ على السلطة، هو السبيل الوحيد والأمثل للمشاركة في تقسيم الكعكة، بسبب طغيان الفساد وتفشيه في الدول الإفريقية، هذا الفساد اتخذ شكل تواطؤ بين الكبار والصغار، وأصبح شعارا للمزايدات السياسية، وهذا ما حدث في غينيا 1975 بعد وفاة "سيكو توري" حيث انقلب العسكريون بعد فترة قصيرة من جنازة الرئيس ووضعوا حدا لاحتكار عصابة المافيا الممسكة بالسلطة منذ 25 سنة، وهكذا ترتبط سياسة ملئ البطون بالعديد من

المجالات، فمن الناحية السياسية تترجم السياسة في الخوصصة الجذرية والراديكالية للدولة وإجرامية ممارستها والانتقال من الصراع العصبي إلى الصراع العسكري، كما هو الحال بالنسبة إلى النموذج التشادي والأوغندي وحتى المالي، ويخلص "بايار" إلى أن سياسة ملئ البطون، تعود إلى التاريخانية الخاصة بالدولة فهي لا تهدف إلى جعل الدولة الحديثة في إفريقيا في بوتقة واحدة، بل هي مجرد مفهوم وتصور مرتبط أساسا بتصور الحكم.(6)

-2.1.1. مشكلة الصراعات الإثنية والانقسامات المجتمعية:

من الجانب النظري اختلفت المقاربات حول مفهوم النزاع العرقي، حيث تؤكد المقاربة الأولية أن النزاع العرقي هو النزاع الذي تكون أطرافه الفاعلة جماعات عرقية، ويكون الاختلاف العرقي في حد ذاته هو السبب في تحريك السلوك النزاعي لهذه الجماعات، في حين تؤكد المقاربة الوسائلية على التحريك السياسي الذي تخضع له الإثنية، فتجعل منها أداة في يد الفواعل السياسية سواء الوطنية أو الخارجية، بينما المقاربة البنائية حاولت التوفيق بين المقاربتين السابقتين مع التأكيد على تأثير قضية الخطاب، وتؤكد المقاربة الأثنو واقعية على الهاجس الأمني المرتبط بالبقاء لدى الجماعات كمحفز للسلوك النزاعي.(7)

وتميزت الأنظمة السياسية في إفريقيا، بإنتاج نفس التركيبة الاجتماعية والسياسية المتكونة من نفس العناصر العرقية على مستوى السلطة، ومن الأمثلة على ذلك، تولي الحكم من طرف جماعة التوشي في كل من بورندي ورواندا. وفي مالي بقي الحكم في أيدي سكان البلاد منذ الاستقلال، وللقضاء على المعارضة يلجأ الحزب الحاكم إلى استعمال سياسة الاحتواء عن طريق المفاوضات والإغراءات، والتي ترمي إلى انصهار كل الأحزاب السياسية المعارضة في شكلية الحزب الحاكم، وقد تتم عملية الاحتواء باستخدام الوسائل القهرية في حالة معارضة إحدى التشكيلات السياسية، مثل ما حصل بموريتانيا في بداية أكتوبر 1960، حيث أعلن الرئيس الموريتاني عن حضر الحزب المعارض للحزب الحاكم والمسمى بـ "حزب النهضة"، وفي 19 جانفي 1962 أعلن الرئيس التشادي "توم باباي" على حصر كل الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الحاكم "حزب العمال التشاديون"، وفي أكتوبر 1964 أعلن الرئيس السنغالي عن إلغاء حزب الجبهة الوطنية السنغالية، وفي غينيا تم استبعاد كل الأحزاب السياسية لصالح بقاء "الحزب الديمقراطي الغيني" والذي تولى مقاليد الحكم منذ الاستقلال، كما يلجأ

الحزب الواحد إلى اعتماد نظام انتخابي يقوم على القائمة الوطنية ذات الأغلبية البسيطة في قائمة واحدة.[8]

وفي هذا السياق تطرح كذلك الظواهر القبلية، حيث هناك عاملان أساسيان يمكن أن يمثلا فرضيتين أساسيتين لدراسة أسباب عودة الاهتمام بالقبيلة والقبلية، كبنية وكوعي ضاغطين خلال العقدين الأخيرين محليا وعالميا، أولهما التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفها العالم، والتي انعكست على المنظومات المعرفية والايديولوجية المحركة لأنساق البحث السوسيولوجي والتاريخي بمناهجه وأدواته، وهذا ما يندرج في ما يسمى"نهاية الايديولوجيات" أو ما نسميه سريان التحرر الفكري والبحثي والسياسي، في علاقة بنهاية الاستقطاب الثنائي والحرب الباردة، وثانيهما احتلال الظواهر الإثنية والقبلية والطائفية واجهة الصراعات المندلعة والصدمات المتفجرة، بعد كمون واختفاء أو تعال لإدارة الصراعات الإقليمية والدولية وتغذيتها، تحت شعارات التحرر التي لم تكن تخلوا من إثارة أو إدارة. إن تواتر الصراعات واستمرار ظهور الزعامات واستعمال الضغوط القبلية على الدولة وعلى الأحزاب في المجتمعات المحلية، التي أضحت ضحية التفاوت الجهوي في التنمية، وأدى ضعفها إلى استفحال حاجات المجتمعات المحلية إلى هوياتها التقليدية حماية لنفسها وإثباتا لذاتها، وإصرارا على مطالبها بالعدالة والحق في الاندماج. ولا يصعب على الملاحظ أن يدلل على المظاهر الاحتجاجية لدى القبيلة أثناء الانتخابات، أو خلال الحملات الدعائية للأفكار والبرامج...، وخلال هذه المناسبات، ينتشر التجنيد القبلي باعتماد الاصطفاف العسكري متخذا عدة مناحي صريحة أو مستترة، ومستفيدا حسب خصوصية كل منطقة من انتشار السلاح حينا، ومن ضعف أو غياب أشكال التعبير المدنية والتمثيل حينا آخر.[9]

وفي سياق متصل أيضا تطرح أزمة الهوية، فبالنسبة للهوية فهي معطى تاريخي، وليست معطى منحة يكتسبها الفرد عبر الممارسة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية داخل حقل مجتمعي، إن تقدم العلوم السياسية أدت إلى إضاءات مهمة نحو فعاليات الهوية في العالم المعاصر، واكتشاف حضورها في قلب مناطق النزاعات العالمية، إذ يوصف التنوع الهوياتي للمجتمعات الحديثة، بأنه جزء من التراث الثقافي واللغوي والمكاني، ولكن عندما يستجيب لمحفزات الانقسام والصراع يصبح أحد مولدات العنف.[10]

وبالتالي يعتبر المجتمع الإفريقي مجتمعا قبليا في أصول بنائه، حيث يقوم على أساس إثنولوجي أساسه رابطة الدم ويسوده ولاء مطلق نحو رئيس القبيلة، حيث يمثل رئيس القبيلة مركز الولاء يمارس في إطار الرعاية الأبوية، باسم القبيلة اختصاصات سياسية واجتماعية واقتصادية، على نحو لا يحد من سلطانه إزاء أفراد القبيلة، ويفرض عليهم تبعيته، فالفرد بهذا لا يجد الفرص لتحقيق ذاته في ذلك المجتمع القبلي إلا في إطار ذلك الولاء، ومع تعدد القبائل تتعدد النزاعات القبلية، وتزداد السيطرة في جسم الدولة الواحدة، ويفتقر المجتمع إلى الأصول القومية، ومع افتقاره إلى ذلك تكون هذه النزاعات مصدر صراع داخلي، حيث يمكن العناصر الدخيلة من استعباد السكان بعضهم على بعض، أو على كيان الدولة ذاته، مما يعرض الدولة الحديثة للانقسام وهي في ذاتها تحاول العيش في مجتمع حديث.[11]

-3.1.1. الانقلابات العسكرية:

إن الانقلابات العسكرية تعد أحد أبرز الظواهر السياسية في الدول الإفريقية، وهي وسيلة الوصول إلى السلطة والسيطرة على دفة الحكم، على نقيض من الوسائل السلمية والقانونية، كالانتخابات، التي تكون الأحزاب والقوى السياسية فيها دور فاعل ومؤثر، والجيش كمؤسسة نظامية لعب دورا وطنيا هاما في مرحلة النضال ضد المستعمر، لكن هذا الدور تغير في مرحلة ما بعد الاستعمار، وأصبح الجيش أداة بيد النخب السياسية والعسكرية الحاكمة، يهدف النظام من خلاله إلى ضمان سيطرته واستمرار حكمه، (الجيش عادة وسيلة السلطة لاستخدام العنف والقوة القانونية، وليس له أي مسؤولية سياسية، ولكن في الواقع يحدث لأسباب مختلفة، قد تكون إحداها مشاركة الجيش في مقاومة الاستعمار والنضال المسلح ضد القوى المحتلة، مما أعطاه حق التدخل في الشأن السياسي لحماية الثورة والاستقلال والوحدة الوطنية، وقد يكون الأمر يعود إلى أن مؤسسة الجيش في القارة الإفريقية أكثر المؤسسات تنظيما وتماسكا مقارنة بالمؤسسات الإدارية والتنظيم الهش لمؤسسات الدولة الأخرى. والذي يحرك دوافع الطمع في السلطة لدى القادة وجنرالات الجيش، (إن الجيوش مقارنة بالمنظمات السياسية المدنية مثل الأحزاب السياسية لها تفوق في ثلاث مجالات؛ من ناحية التنظيم، التعبئة، الوسائل). هذه الحقيقة هي التي تفسر ظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكريين على مقاليد الحكم في الدول الإفريقية من جهة، ومن جهة أخرى استعانة بعض الأحزاب السياسية بالجيش للوصول إلى السلطة وعندها ينتهي الدور الرسمي والعلني للأحزاب.[12]

إن العوامل المميزة للظاهرة الانقلابية في إفريقيا، تتسم بالتعقيد الشديد والتشابك، الذي يجعل من المستحيل القبول بالتفسير الأحادي، فإلى جانب غياب أسس الحكم الراشد وعدم كفاءة مؤسسات الحكم وتفشي الفساد، عانت الاقتصاديات الإفريقية من مشكلات مزمنة، وعليه فقد أضحت الدولة الإفريقية الضعيفة والهشة عرضة لضغوط لا تستطيع مواجهتها من قبل الجيش والمجتمع على السواء، وقد أسهمت تحولات السياسات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وانخفاض التدفقات المالية الأجنبية، إلى زيادة حدة الأزمة التي تواجهها الدولة الإفريقية، التي وقفت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه شبكات القائد والأتباع التي ترعاها، ولعل ذلك كله أفضى إلى زيادة معدلات البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار البنية التحتية، مما أسهم بدوره في تآكل استقرار وشرعية النظام الحاكم، ولم يكن مستغربا أن تظهر حركات احتجاجية ومطالبات فئوية عديدة تتعدى هيمنة الدولة على الفضاء العام، الأمر الذي فتح الباب مرة أخرى أمام العسكريين للوثوب على سدة الحكم.[13] حيث بلغت الانقلابات العسكرية في الفترة الممتدة بين 1990 و2010 في غرب إفريقيا 36 إنقلاب، وسط إفريقيا 13 إنقلاب، الجنوب الإفريقي 06 إنقلابات، شرق إفريقي12 إنقلاب.

-4.1.1. نظام الحزب الواحد:

بعد الحصول على الاستقلال سيطرت على الحكم في غالبية دول العالم الثالث نظم قومية أحادية بأنماطها المختلفة (أحادية شمولية، سلطوية والحزب الواحد المسيطر، الحزب القائد)، واحتكر القوميون السلطة وحجبوا عنها الأطياف والمكونات الأخرى للمجتمع، ومنعوا المشاركة السياسية الحرة لفترة طويلة في البلدان الإفريقية والآسيوية التي تتسم بالتنوع الاثني والديني، بحيث أصبح نظام الحزب الواحد هو الظاهرة السائدة في الحياة السياسية، بل إنه كان يمثل محور الحياة السياسية في إفريقيا بصفة عامة، فقد نبذت معظم الدول الإفريقية نظام التعدد الحزبي، واتبعت نظام الحزب الواحد الجماهيري الذي يكاد يحتكر الحياة السياسية في الدولة.[14] مثل الحزب الدستوري في تونس بقيادة "بورقيبة"، وحزب الاتحاد الوطني الإفريقي في كينيا بقيادة "جو موكنياتا" (1963-1991)، والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر بقيادة "جمال عبد الناصر" و"أنور السادات" (1956-1981)، وحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر (1962-1989)، وحركة المقاومة الوطنية في أوغندا بقيادة "يوري موسيفين" منذ 1985.[16]

وعليه وصل الأمر بغالبية زعماء وقادة الدول، إلى غلبة ظاهرة الحزب الواحد في بناء دولهم المستقلة وتنظيمها السياسي، وأصبحت مع بداية الستينات هي النمط الغالب فيها، أي تمسكها بنظام سلطوي أحادي يتميز باحتكار السلطة وغياب المشاركة في صنع القرار، رغم وجود مجموعة من المبررات تبرر قيام نظام الحزب الواحد حسب الدكتورة "هالة مصطفى" تتمثل فيما يلي: (متطلبات عملية التنمية، حماية الوحدة الوطنية، الحاجة إلى الاستقرار السياسي) وهي في اعتقادهم أن الحزب الواحد هو الذي يستطيع تحقيقها،[16] خاصة في مرحلة بناء الدولة الوطنية. إلا أن التجارب أثبتت أن نظام الحزب الواحد أو القائد نسق غير تنافسي، فهو يملك القدرة والسلطة وحق قيادة الدولة وضع القرار، وأن مبادرة إشراك الأحزاب تحت مظلة الحزب القائد، خطوة تكتيكية تقتضيها ضرورات تكريس سلطة الحزب، وتجاوز مرحلة الأخطار الأمنية الداخلية والتهديدات الخارجية، واكتساب الشرعية السياسية ليس إلا، وبعد الانتهاء من مرحلة بناء الأجهزة العسكرية، وتطهير المؤسسات الحساسة في الدولة من العناصر غير الموالية للنظام، تنتهي مرحلة الحزب القائد، ويبدأ النظام بممارساته التسلطوية.[17]

2.1-. مشكلة تحقيق التنمية:

تختلف التعريفات لمفهوم التخلف الاقتصادي، و أيا كانت التعريفات التي يقدمها الاقتصاديون للتخلف الاقتصادي فإنها تُرد إلى فكرة الفقر، وعلى ذلك ليس معناه أن يعاني المجتمع الفقر في الموارد الاقتصادية، وإنما يفتقر إلى الوسيلة التي تستغل بها هذه الموارد بطرق أكثر إنتاجا، مع الجهل بطرق استغلال الموارد والعجز عن تنميتها، لأسباب قد تكون خارجة عن إرادتها، كالاستعمار، بما ينهي الكل إلى ضآلة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وتفشي الأمراض النفسية والاجتماعية. والتخلف الاقتصادي ظاهرة مرتبطة بالفقر الكامن في المجتمع، وينحصر ذلك في الاقتصاد المزدوج والتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، والتبعية التجارية والعجز التجاري، وضعف الصناعة أو انعدامها، وضآلة المدخرات القومية، وضعف تكوين رؤوس الأموال، وانخفاض المستوى الصحي، وكثرة الأمراض، وغير ذلك.

وتكشف هذه الظاهرة المرتبطة بالتخلف الاقتصادي، على ثلاثة جوانب أساسية للتخلف، جانب سياسي أو سكاني، جانب يتصل بالتخصص الإنتاجي ونوعه، وجانب ثالث يتصل بعوامل ركود تؤدي إلى استمرار التخلف الاقتصادي. أما الاقتصاد المحدود فقد جاء حصيلة مرحلة من التطور الاقتصادي في القارة الإفريقية، نتيجة التجدد من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد التبادلي نتيجة الاحتكاك الحضاري، والمجتمع بهذا يؤدي غرض قطاع الاقتصاد

الطبيعي الموجود من أجل الاستهلاك المحلي والغذائي، وهو لا يساهم إلا مساهمة ضئيلة من مجموع الإنتاج، أي 39% من المساحة المزروعة في إفريقيا المدارية يخصص للغذاء، وينتج صراع في الاقتصاد بين محاصيل التجارة ومحاصيل الغذاء، ففي السنغال مثلا: انخفضت مساحة المحاصيل الغذائية بسبب التوسع في زراعة المحاصيل التجارية، وفي أوغندا نما إنتاج القطن نموا كبيرا ثم هبط نتيجة الصراع على المحاصيل الزراعية، وكثيرا ما ينتج عن ذلك الصراع، نقص في المحاصيل الغذائية مما يضطر الدولة إلى الاستيراد.[18]

ويرجع الاقتصاد المزدوج أساسا إلى رغبة الاستعمار في خدمة أغراضه، عندما أراد أن تضم المستعمرات على أساس الوحدات من المساحات الغذائية لخدمة أغراض الصناعة. الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على الصادر من الدول المستعمرة، ومن المتناقضات المميزة للقارة الإفريقية ذلك التعثر الاقتصادي، فبالرغم من الإنتاج الهام للثروة المعدنية القيمة التي تمكنها من تمويل الزراعة المتخلفة وأن تكون نواة لثروة صناعية كبيرة، لم تلعب أي دور في التنمية.

يرجع تذبذب الدخل القومي لمعظم الدول الإفريقية، إلى الاعتماد المطلق على الخامات، ذلك لأن اقتصاديات التصدير في إفريقيا تمثل نسبة عالية من مجموع اقتصادها النقدي، ولأن سعر الخامات في السوق العالمية متذبذب بالرغم من أنها تتيح أكثر من 2/3 الإنتاج العالمي في كل من (الكوبات، الماس، الذهب، الفول السوداني، الكاكاو، وزيت الزيتون). كذلك يتميز الاقتصاد الإفريقي بنوع آخر من التخلف والتبعية الاقتصادية، فكل وحدة في معاملاتها التجارية الخارجية ترتبط بدولة غربية معينة، هي الدولة التي كانت تستعمرها من قبل فتتحكم في الصادر والوارد بشكل احتكاري فتسير في تبعية سياسة لها.[19]

كما تشير الإحصائيات إلى انحطاط مستوى الرفاهية الاقتصادية في إفريقيا، وضآلة الدخل القومي من العوامل التي تضعف الطاقة الإنتاجية، فضآلة الدخل القومي يترتب على ضآلة طلب الأفراد على السلع في مجموعها، ومما أضعف الطاقة الإنتاجية أيضا بوجه عام، عدم توفر المستلزمات الأساسية لقيام المشروعات الجديدة، منها الموارد البشرية الفنية والمؤهلة، وفي نفس السياق تشير ضآلة الدخل القومي في القارة الإفريقية إلى إضعاف الحافز على الاستثمار، وفي ظل التخلف الاقتصادي اتسم المجتمع الإفريقي بانخفاض مستوى المعيشة وكثرة الأمراض، وانتشار الأمية، وغير ذلك، مما تواجهه الدول الإفريقية المستقلة حديثا، ميراثا من العهد القديم، وطبيعة البناء الاجتماعي يثقل كاهلها بالمشكلات في عهد الاستقلال.[20]

كما كرست الدول الأوربية طبقات اجتماعية معينة، غالبا ما تتشكل من عناصر تنتمي إلى نفس الجماعة العرقية، عملت على عصرنتها وسلمتها مؤسسات الدولة، فأصبحت هذه الطبقات مرتبطة بمصالح الغرب والمؤسسات الدولية، ومن ثم جاء الحفاظ على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموروثة عن الاستعمار، ويرى بعض المحللين أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها إفريقيا، ما هي إلا وسيلة جديدة تستعملها القيادة السياسية في إفريقيا لتكريس السلطة في أيدي القبائل الكبرى، على حساب الأقليات القومية، للحفاظ على مصالحها الضيقة ومصالح الدول الغربية المؤيدة لها، وتتجسد هذه المصالح أساسا في الحرص على إنتاج نفس التركيبة العرقية على مستوى السلطة، كما أن إنتاج مواد الخام والمحاصيل الزراعية التجارية لصالح هذه الأخيرة.[21]

تظهر هذه السياسات في الاستثمارات غير المنتجة وفي عمليات النهب من طرف المسؤولين، مما أدى إلى خسارة تصل إلى أكثر من 30 بليون دولار، هذا إضافة إلى تواطؤ المسؤولين مع الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص تحديد مسار الدولة الاقتصادي، من خلال الشروع في تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، كما تظهر هذه السياسات المفلسة في الإنفاق العسكري الذي يأخذ قسطا كبيرا، فبين 1978-1988 أنفقت الدولة الإفريقية حوالي 120 بليون دولار في الأغراض العسكرية، وعامة يصل الإنفاق العسكري إلى 5 ملايين دولار سنويا.[22]

ما نخلص إليه في هذه الجزئية بالنسبة لتوصيف الواقع الإفريقي، أن الدولة الإفريقية ورثت مجموعة من المعضلات، إن على مستوى السلطة، حيث افتقدت الدولة إلى ميكانيزمات الدولة الحديثة على شاكلة الدولة الغربية، حيث تميزت بإعادة إنتاج نفس التركيبة من النخب السياسية والاجتماعية، القائمة على العناصر الأثنية والعرقية، الفاقدة لمبدأ الولاء تحت غطاء المجال الوطني العام، كما افتقدت إلى مقومات البناء الديمقراطي، حيث تميزت بعدم الفصل بين الحاكم والدولة وشكلية الانتخابات، و رفض التعدد السياسي وتبني نظام الحزب الواحد... وبالتالي كانت ثورة من بؤر التوتر، الممثل في الانقلابات العسكرية، أما على الصعيد الاقتصادي، فبالرغم من الوفرة في الموارد الطبيعية والبشرية وفي ظل الجهل بطرق الاستغلال الأمثل، نتج تمخض عنه التخلف الاقتصادي الذي مس مختلف القطاعات، إضافة إلى التبعية الاقتصادية التي عبرت عنها فشل النماذج التنموية المنتهجة.

2-. مسارات عملية البناء الديمقراطي في إفريقيا:

شهدت الفترة من بين 1974 و2005 انتقال أكثر من أربعين بلدا إلى الديمقراطية، ونتيجة لذلك قفز عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين إلى تسعة وثمانين بلدا، وقد بدأت الانتقالات من جنوب أوروبا، تلتها موجة في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفياتي سابقا، ثم في آسيا منذ سبعينيات القرن الماضي.

إن هذه التغييرات تقدم دليلا على التقدم الديمقراطي نسبيا في عدد من البلدان، ولكن يجب أن نضع بعض المحاذير، منها؛ أولا لقد وقع نكوس نحو الحكم التسلطي في العديد من البلدان مثل ساحل العاج، أي أنه ومع مرور الوقت ثمة سيرورة جامعة بين التقدم في بعض البلدان والانتكاسات في بلدان أخرى، ثانيا؛ لا يعد العديد من البلدان ديمقراطيات كاملة بل إنها من المراحل المبكرة من الانتقال إلى الديمقراطية.

كانت إفريقيا مسرحا للانتقالات الأحدث نحو الديمقراطية، فعندما سقط جدار برلين عام 1989، كانت ثمان وثلاثين دولة من أصل خمسة وأربعين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تحت حكم أنظمة الحزب الواحد المدنية أو العسكرية، المتفاوتة في درجات تسلطها، وفي فترة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا، أجرى ما يزيد عن نصفها انتخابات تنافسية متعددة حزبيا أو تعهد بإجرائها. حيث شكلت التغيرات في أوروبا الشرقية عاملا محفزا في إفريقيا، فقد أشارت هذه التغيرات من جهة، إلى أن انقسامات الحرب الباردة، التي ساعدت في الحفاظ على الأنظمة غير الديمقراطية، في كل من المعسكرين الغربي والشرقي في إفريقيا، قد أوشكت على الانتهاء، ومن جهة أخرى ألهمت التغيرات في أوروبا الشرقية الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت في التحرك في إفريقيا.[23]

ولعل أهم العوامل الخارجية المهمة، دور الدول المانحة والوكالات التي تقدم المعونات الاقتصادية الحيوية لمعظم الدول الإفريقية، وكان الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل تغيرات في اتجاه الديمقراطية، كشرط للمزيد من المساعدات الاقتصادية، وهذه نصيحة لا تستطيع البلدان الإفريقية تجاهلها. وللموقف الفرنسي أهمية خاصة على الأقل بالنسبة إلى إفريقيا الفرنكفونية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعونات من فرنسا. وأخيرا شهدت إفريقيا ما يعرف بتأثير تساقط أحجار الدومينو، فكلما بدأت التغيرات بالحدوث في بعض البلدان ازداد رجحان تحرك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه.[25]

يشير مصطلح الانتقال، إلى أن دول هذه الأنظمة قد تكون في طريقها إلى وضع أفضل، لكن الأدلة تشير إلى العكس في أغلب الحالات، هذه الدول ستظل على الأرجح شبه ديمقراطية أو شبه تسلطية، وبالتالي تصنف في المنطقة الرمادية، ولقد تم اختيار سمات مميزة لتغير الأنظمة في التوجهات الديمقراطية، مع أمثلة واقعية مع وجود بعض الاستنادات وهي:

- تتعلق بالانتخابات؛ فعلى الرغم من أن عددا متزايدا من الدول تجري انتخابات ديمقراطية نسبيا، فهي غير ديمقراطية من نواحي أخرى ذات أهمية كبيرة، كما أن العديد منها لا يبادر حتى باتخاذ خطوات للمضي باتجاه الديمقراطية، لهذا تبقى مجرد ديمقراطيات انتخابية.

- تتعلق بالافتقار إلى الدولنة "حضور الدولة- statedness" بمعنى الافتقار إلى المؤسسات والإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام، ولصوغ السياسات وتنفيذها على نحو فعال، ففي وقت يظهر فيه بعض سمات الديمقراطية في بلدان عديدة، تكون هذه البلدان دولا ضعيفة "weak states" وأحيانا على حافة الانهيار "مالي".

- هيمنة النخب؛ أن يهيمن زعيم قوي وأتباعه، أو ائتلاف ضيق من النخب على المشهد السياسي ما يعوق تبني سياسات تتعارض مع المصالح الحيوية لهؤلاء، وعلى الرغم من تراكب هذه الخصائص في الحالات الفعلية، فإنه من المفيد للأغراض التحليلية أن تناقش كلا منها على حدى، يمكن أن يكون إجراء انتخابات تأسيسية تنافسية وحرة ونزيهة، على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيسي الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية، وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال لأن احتمال الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائما، فالانتخابات في حد ذاتها لا تضمن مطلقا رسوخ النظام الديمقراطي، إلا أنها بالتأكيد مؤشر على أن مأسسة النظام قد بدأت بالفعل... وإن أجريت انتخابات من هذا القبيل في سياق الانتقالات، فإنها قد تكون ذات شأن يرقى في أهميته إلى تغيير مسار البلد السياسي برمته.[25]

وفي هذا السياق، ما جرى مع رئيس ساحل العاج "felix honphouet biogny" عام 1990، الذي قام بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة، ورغم انعدام المعارضة على مدى ثلاثين عاما سجل حزبه انتصارات سهلة في انتخابات لم تكن جزءا من عملية كبرى للتحول الديمقراطي، كما تعاني بلدان عديدة يترأسها رؤساء منتخبون من نقص الحريات، وقد تلازم هذا القصور عملية انتخابية تنقلها عيوب ومن الأمثلة على ذلك؛ بوركينافاسو، بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، المغرب، السنغال.[26]

وفي سياق متصل، هناك طريقة لـ: "توماس كاروذرز-thomas carothers" لوصف البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية، حيث يشير أولا إلى أن موجة التحول الديمقراطي قد شملت في العقدين الماضيين ما يقارب مائة بلد، لكن عددا ضئيلا فقط من هذه البلدان على الأرجح أقل من عشرين في طريقه إلى تحقيق ديمقراطيات ناجحة وفعالة الأداء، أو أنها حرزت على الأقل بعض التفتح الديمقراطي ولا تزال تتمتع بدينامية تحول ديمقراطي إيجابي، أما ما تبقى من البلدان فهي ديكتاتورية ولا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية.و تعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي خطير غالبا ما يتضمن تمثيلا ضعيفا لمصالح المواطنين، ومستويات متدنية من المشاركة السياسية بعيدا عن التصويت، وانتهاكا متكررا للقانون بواسطة مسؤولي الحكومة، وانتخابات ذات شرعية مشكوك في أمرها، ومستويات متدنية جدا من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، وأداءا مؤسسيا ضعيفا باستمرار من جهة الدولة.

ويضع "كاروذرز" إصبعه بالتحديد على متلازمتين رئيسيتين تعدان من خصائص بلدان المنطقة الرمادية الأولى؛ هي التعددية العاجزة feck less pluralism، والثانية هي سياسة القوى المهيمنة dominant-power politics، وبحسب "كاروذرز" فإن التعددية العاجزة شائعة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء"مدغشقر، غينيا بيساو وسيراريون" أما سياسة القوى المهيمنة تنتشر في مناطق إفريقيا جنوب الصحراء"الكاميرون، بوركينافاسو، غينيا الاستوائية، تنزانيا، الغابون، كينيا، موريطانيا، أو الشرق الأوسط، المغرب، الجزائر".[27]

كان يؤمل أن تحدث التوجهات الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين، زخما جديدا ايجابيا في ما يتعلق بزيادة مساءلة الدولة وفعاليتها، وتبني السكان باطراد هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة، غير أن العكس هو ما حدث في العديد من البلدان، فالمراحل الأولى من التحول الديمقراطي عززت الانقسامات العرقية بين السكان كالآتي:

أولا: أدى التحول الديمقراطي إلى زيادة احتمالات عرض الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها وصوغ مطالبها، وكانت النتيجة دائما مزيد من الصراعات بين الجماعات.

ثانيا: غالبا ما كان يعاني انتشار الديمقراطية انتخابات سريعة، يحض عليها مانحو المعونات الراغبون في رؤية انتقال ديمقراطي، لكن هذه الأخيرة يمكن أن تكون حدثا مزعزعا للاستقرار في الدول الضعيفة.

ثالثا: قد تعتمد نخب الدولة تعزيز صلاتها بالجماعات العرقية في محاولة منها للوصول إلى الحكم أو الحفاظ عليه، وقد وُجد تحليل بأن الانتخابات قد تزيد في الواقع من توظيف

المحاباة... فقد كانت علاقات الراعي– الرعية "الزبائن"، التقليدية في كثير من الأحيان، حاسمة في الفوز في الانتخابات الحديثة، وأشار التحليل إلى أن طبيعة السياسة الإفريقية لم تتغير من موجة التحرر الجديدة "غانا، نيجيريا، وكينيا" أقرت بمغالاة في الإنفاق، إذ سعت الحكومات إلى مكافأة الأنصار التقليديين لا سيما أفراد جماعات عرقية بعينها وموظفي الخدمة، وذلك كي تضمن سلاسة عملية الانتقال وكسب الأصوات.[28]

في إطار خلفية هذه الشاكلة بالتحديد، جاء تطور أنواع مختلفة من الديمقراطية الهشة والتسلطية في معظم الدول الإفريقية... وقد بات إدخال إجراءات أكثر ديمقراطية كأنظمة التعددية الحزبية والانتخابات الرئاسية المفتوحة أمرا محتملا، أو أنه دخل حيز التطبيق بالفعل، في العديد من الدول الإفريقية، لكن ترسيخ الديمقراطية سيتطلب إحداث تغيرات أعمق في بنية الحكم الشخصي.[29]

ما نخلص إليه في هذه الجزئية المتعلقة بمسارات الانتقال نحو البناء الديمقراطي وبناء الدولة الإفريقية، أن حداثة الانتقالات نحو الديمقراطية شكلت المنطق المشترك لمعظم الدولة الإفريقية، غير أن احتمال الاستمرار في السير نحو بناء ديمقراطي عرف تعثرا واضحا نتيجة لمجموعة من المعوقات كانت أهمها؛ دور المؤسسات المالية المانحة الدولية في فرض الانتقال نحو الديمقراطية بما يتماشى وبرنامج مشروطيتها السياسية والاقتصادية، وبالتالي لم يكن هنا الانتقال نتيجة ضرورة توافق العلاقات الأفقية والعمودية لمختلف الفواعل المكونة لإطار الإجماع الوطني، كما أن غياب الهيكل العام (الدولة) المتضمن مختلف المؤسسات المشاركة في صوغ وتنمية السياسات على نحو فعال لإرساء مبادئ البناء الديمقراطي، كان له الأثر الواضح في فشل توحيد التوافقات لمختلف التكوينات المجتمعية، إضافة إلى ذلك سيطرة الجيش على السياسة الذي ساهم في تعزيز الانقسامات العرقية.

3-. كيفية تفعيل آليات الحكم الراشد لإصلاح الأوضاع المجمعية لمحاولة استكمال عملية البناء الديمقراطي وإعادة بناء منطق الدولة المعاصرة في إفريقيا.

3- 1. الحكم الراشد كآلية للإصلاح الاقتصادي.

3-1.1.المساءلة والشفافية كمدخلين لمكافحة ظاهرة الفساد:

لقد أصبح الفساد يمثل واحدة من أكثر المشكلات الاجتماعية، التي تلحق الأذى الفعلي الكبير بجميع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، وفي واقع الأمر أن هذه الممارسات تغلغلت

فعليا في جميع المؤسسات عامة أم خاصة، حكومية أو غير حكومية، ولما كان الفساد قد تفاقم إلى حد الوباء فإنه لم يعط فقط مجرد طريقة في الحياة وإنما أصبح وسيلة رئيسية لتحقيق تراكم الملكية الخاصة، ففي كينيا مثلا أصبح حجم الأموال التي يحصل عليها الفرد من الدولة بالاحتيال، هو المؤشر فيما يبدوا على وضعية المرء في المجتمع، وهكذا أصبح الفساد عائقا رئيسيا أمام التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهو يعيق الأداء الاداري ويحول دون تطويره، كما يؤثر بالسالب في الكفاءة الاقتصادية ويثبط المبادرات والمشروعات المحلية، ويزيد من حدة مشكلات اجتماعية أخرى مثل الجريمة والصراعات العرقية، وتمثلت نتيجة الفساد في زيادة الفقر والبؤس وتدهور أوضاع الجماهير بسبب تراكم ثروات طائلة لدى النخب الحاكمة وحلفائها.[30]

كما أن الفساد يحدث على المستويين السياسي والبيروقراطي حيث يمكن أن يكون بينها تداخل كبير، إذ يرتبط الفساد السياسي عادة بتفصيل القوانين الانتخابية وإدارة الحملات الانتخابية وتمويلها[31]... هذا فضلا عن أن الفساد تكلفته تتمثل في انخفاض معدلات الكفاءة، وتخصيص الموارد الاقتصادية وتخفيض معدلات التنمية وعدم العدالة التوزيعية في الدخل القومي[32].

وعليه فإن أبرز التوجهات الراهنة لمكافحة هذه الظاهرة، هو تبني آليات الحكم الراشد القائم على المساءلة والشفافية، كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة على صعيد مؤسسات الدولة، وهما مفهومان مترابطان يعزز كلا منهما الآخر، وذلك في سبيل بناء نظام ديمقراطي يحارب الفساد خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

-2.1.3.علاقة الفساد بالشفافية والمساءلة:

من الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح، الانفتاح على المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية، وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية على التأييد، أما انعدام الشفافية فإنه يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء المؤسسات وتقويم هذا الأداء، من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات التشريعية أو القضائية أو الجهات المختصة لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة مثلا، وتنطوي زيادة

الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الايجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني، يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات، لزيادة كفاءة الاقتصاد.

- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظرا إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات.

- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري، حيث يحتاج المستثمر إلى التأكيد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة.

- التخفيف من حدة الأزمات: حيث أظهرت التجارب الدولية، أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.[33]

وتوثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية والمساءلة، قام "بيتر آيجن" مدير البنك الدولي السابق بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في 1993 والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم، لمحاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى أو مشكلة القرن الراهن، والتي تمثل وفق تقدير "بيتر آيجن" أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في الدول بصفة عامة، وتمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرعها لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلي، "النزاهة والشفافية" هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل الهدف المنشود وهو محاربة الفساد وتمكين الحكم الراشد، حيث استطاعت أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم، بل استشرى في الشمال كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا، لقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من حكومات ومنظمات المجتمع المدني، بل كان للشفافية المحاسبية وهما على صلة وثيقة ببعضها البعض دور بارز في محاربة الفقر والارتقاء بالدول منخفضة الدخل.[34]

3.1.3-آليات تحقيق الحكم الراشد لإرساء عملية البناء الديمقراطي:

لما كانت أنواع الفساد كثيرة ومتباينة، فإن وسائل مواجهته وعلاجه هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لا بد أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ويمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي عندما تتوفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها

بشكل مشترك؛ ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، تمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة، تشجيع حقوق الإنسان، احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، استقلالية القضاء...)، استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره بالاحتراف والحيادية، سلطات غير ممركزة لحكومة محلية فعالة وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.(35)

إن الشرط الأساسي لمكافحة الفساد، هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسسي يطبق القانون في منأى عن شبهة المحاباة السياسة أو التعسف، وقد أشارت الحلقة الدراسية التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن الفساد في الحكم، إلى أهمية المراجعة الدورية لتشريع مكافحة الفساد لتبديد الغموض الذي يكتنف النصوص والحد من تناقضاتها، والنص على عقوبات مبرمجة، وتوضيح المركز القانوني للفساد وتوعية الجمهور حتى يقاوم السلوك الإجرامي للموظفين.(36)

2.3-الحكم الراشد كآلية للإصلاح السياسي(الشرعية والاستقرار السياسي):

بصفة عامة فإن دعائم الاستقرار السياسي، وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سليمة، على أساس خدمة المصلحة العامة، وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي، وهذا ما تجسده فكرة الاستقرار... ومن المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه امتلاكه أبنية سياسية متمايزة وأنظمة فرعية مستقلة بمعنى تمايز الأبنية السياسية بوجود تخصصا للاتصال، والمحافظة على الأمن والنظام العام وتعبئة الدعم وغيرها، أي قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت، أما الأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية... كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية، والحكومة التي تتمتع بالشرعية العالية تتصف بفعالية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها، ولن يكون التوزيع غير عادل للسلطة مبررا إلا عن طريق إكمال الواجبات المفروضة على الحكومة، وتعتبر الانتخابات النزيهة والشفافة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة، وذلك من خلال احترامها للقوانين والإجراءات الدستورية المتفق عليها، وهذه الشرعية لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار السياسي، ومن جهة أخرى فإن تحقيق أي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة

سياسية في عملية صناعة القرار السياسي، أي انخراط المواطنون في عملية التعبير عن المصلحة، وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي وإبعاد العنف عن النظام السياسي.[37]

-3.3. الحكم الراشد كآلية للإصلاح الاجتماعي:

-1.3.3.الاجماع المجتمعي:

لكي يكون النظام قادرا على محاولة الرقابة على سلوك الافراد والجماعات الخاصة للنظام، يجب حماية المستهلكين من الاحتكارات وتنظيم العلاقات الاجتماعية بالنظام السياسي، وحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية الأشخاص والملكية[38]، وهذا ما نجده مجسدا في دولة الحق والقانون التي تتمتع بالفعالية السياسية، والعدالة في توزيع الموارد والخدمات، كما يجب عليها اتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين، من أجل المشاركة الفعالة في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات، مما يدعم التعاون الودي بين الطبقات الاجتماعية.

وفي سياق مرتبط نجد أن الدولة الجديدة في إفريقيا تواجه مشاكل حرجة داخل المجتمع القبلي، وهو وضع يؤثر على حق الوعي القومي وبالتالي على درجة التماسك الإجمالي.[39]

إن الطائفية هي السوق السوداء أو الموازية للسياسة التي تظهر بمقدار ما تفسد سوق السياسة الطبيعية، أو يتم التلاعب بها أو تلغى، فهي ممارسة سياسية ملتوية في ميدان الصراع على السلطة بالمعنى الواسع للكلمة، لا نزوعا طبيعيا لدى الطوائف أو الجماعات إلى نشر دينها وقيمها أو تعميما أو فرض سيادتها وهيمنتها، وهذا يعني كما ذكره "برهان غليون" في كتاب "نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة" فمن الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الأثنية، من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.[40]

إن تحديات وصعوبات نشوء نخبة وطنية منسجمة ومتماسكة، لا يبرر بأي شكل ممارسة الطائفية من قبل هذه النخبة أو بعضها داخل الدولة، فشرط تكوين هذه القوى الأساسية وتبوئها مركز نخبة وطنية، هو قدرتها على الارتفاع فوق المصالح الجزيئية والعصبيات الخاصة، ومنها النعرات الطائفية حتى تصبح في مستوى المسؤولية الوطنية أو العمومية، ومثلها في ذلك يعكس عجزها عن تمثل قيم السياسة الحديثة ومعاييرها، أكثر مما يعكس جهل الشعب وأميته، أو تعصبه لهذا الدين أو ذلك، فليس المطلوب أن يتحرر

المجتمع المدني من عصبياته أو تضاميناته الطبيعية المتعددة الدينية أو لمذهبه أو الأثنية التي تعكس واقع الحال، وخصوصا في مجتمعات تقليدية، أو خارجة حديثا من التقاليد وإنما أن تتحرر النخبة السياسية من تحالفاتها الجزئية لتتمكن من تجسيد مثال الوطنية، وأن تحرر معها الدولة ومؤسساتها من احتمال ارتهانها للعصبيات الخاصة، حتى تتحول بفضل سياستها إلى دولة أمة أي دولة مواطنيها.(41)

-2.3.3.الاجماع السياسي:

كما يتكون كل مجتمع أولي من جماعات ثقافية مختلفة، فإنه يتكون أيضا من قوى مختلفة والمجموعات الإقليمية أو الجنسية أو العائلية أو القروية التي تكونه، تُشكل بحد ذاتها مصدرها لسلطات جزئية، ففي حالة وجود مجتمع عصبوي مقسم يفتقر إلى السلطة المركزية، ترتب الجماعات قواها ذاتيا وتخلق سلطتها الخاصة، سلطة الوجهاء أو الاعيان أو رجال الدين أو غير ذلك، ويمكن أن تتكون دولة شكلية من ائتلاف كل هذه السلطات وتعايشها، ولكن السلطة الرشدية لا تتكون إلا عندما تستطيع أن تتجاوز السلطات المحلية التقليدية، وتخلق صبغة جديدة لتوزيع السلطة تسمح بقيام مرتبية اجتماعية غير عصبوية، وهكذا يحل تحالف القوى محل تألف السلطات العصبوية، وهكذا لا تنحل الوحدات العائلية أو الطائفية العصبوية وتندمج في إطار تقسيم جديد للقوى، إلا عندما يجد جميع أفراد هذه العصبويات إمكانية الاشتراك في السلطة المركزية الجديدة، وهكذا تتكون بدلا من السلطات العصبوية قوى اجتماعية قومية عمالية أو برجوازية، وتتبلور خارج الأطر التقليدية عندما تصبح سلطة الدولة ذاتها مضمون قومي واجتماعي لا عصبوي، أي عندما يتفتح النظام بشكل يسمح بتكوين قوى اجتماعية لا عصبويات محلية، عندئذ تتكون الدولة القومية.(42)

خاتمة

بعد استعراضنا لجزئيات هذه الدراسة المتمثلة خلصنا إلى نتيجة مركزية هي:

- أن الدولة ما بعد الاستقلال في افريقيا ورثت مجموعة من إشكالات تلخصت أهمها؛ مشكلة بناء الدولة، التي تفتقر إلى جودة وفعالية المؤسسات والهياكل والإجراءات التنظيمية، التي تسمح بتفعيل سياستها العامة وإرساء دعائم قوتها، وبالتالي عانت الدولة الافريقية من الهشاشة والضعف، وفي كثير من الأحيان أدت الأوضاع السائدة إلى تقويضها ووصفت بالدول الفاشلة في مجملها، كما شهدت هذه الدول تدني في مستويات النمو الاقتصادي،

وعليه تبنت معظم الدول الافريقية النظام الاشتراكي من أجل تسير المخططات التنموية القائمة على نظام الحزب الواحد، غير أنه ما لبث أن أثبت فشله في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وتسير موارده وتفشي الكثير من الامراض الاجتماعية والمجتمعية، ولمواجهة هذا التحدي، انتهجت هذه الدول سياسة الانتقال نحو الديموقراطية، القائم على مبدأ التعددية السياسية بحكم موجه الانتقالات التي شهدتها معظم دول العالم حيث وجدت الدول الافريقية نفسها أمام مشكلات من نوع آخر تمثلت في عدم وجود أرضية مهيأة للانتقال من الأنظمة التسلطية إلى الأنظمة الديموقراطية، إضافة إلى سيطرة النخب العسكرية والمدنية بنسب متفاوتة على مقاليد الحكم، مع عدم وجود إجماع سياسي يصب في المجال الوطني العام بسبب تعدد الاثنيات العرقية والدينية المفضية إلى بلورة الطائفية التي عملت على تفكيك البنية المجتمعية من أجل الحفاظ على مصالحها... وعليه ظهرت الحاجة إلى تبني مقاربة الحكم الراشد كنموذج تسير شؤون الدولة والمجتمع، من طرف المؤسسات الدولية المالية ومنه نلخص إلى مجموعة من التوصيات والمتمثلة فيما يلي:

- ضرورة تفعيل آليات الحكم الراشد، والمتمثلة خاصة في دولة القانون لأنه الأساس الوحيد لاكتساب السلطة لشرعيتها، وتنمية الولاء لمختلف الاطياف المشكلة للبنية المجتمعية، من أجل الحفاظ على استقرار النظام السياسي واستمراريته، وكذا تفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة لمجابهة كل أشكال الفساد، إضافة إلى صياغة إجماع واتفاق عام لتكوين رؤية استراتيجية لمساندة السياسات التي تتبناها، عن طريق المشاركة الفعلية في صنع القرارات لتفعيل مبدأ المواطنة وتعزيز الانتماء داخل إطار الاجماع الوطني العام، وبالتالي تعتبر مقاربة الحكم الراشد بمثابة الشرط الأساسي والمحرك الإصلاحي لتحقيق الديمقراطية وتجذيرها، و لا يمكن أن يتجسد إلا في بيئة ديمقراطية، و التي تعتبر هي الأخرى بمثابة الأرضية لقيام الحكم الراشد، و بالتالي فإن تفعيل آلياته من شأنه أن يعزز دعائم البناء الديمقراطي ويزيد من فرص نجاحه.

الهوامش

1- الجمل، شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 2002، ص 333.

2- المخادمي، عبد القادر رزيق: **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص75.

3- النويني،الحافظ: "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة، نموذج مالي،" **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 60، ص58.

4- بروسي، رضوان، "الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية، الآليات، العمليات ومؤشرات قياس نوع الحكم"،(رسالة ماجستير علوم سياسية، جامعة باتنة، 2009)، ص ص17-18.

5- حمدي، عبد الرحمان: **إفريقيا وتحديات عصر النهضة، أي مستقبل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص ص24-25.

6- النويني، حافظ: **مرجع سابق**، ص 285.

7- ديلويي، هيو حاجي ديلويي: **الاحتجاجات التعصبية بين الجماعات العرقية، دراسات اجتماعية ميدانية في إقليم كوردستان العراق**، موكزيا في البحوث والنشر، أربيل، 2008، ص88.

8- قدير، جميلة منى: "الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا، دراسة حالة السودان"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، دون ذكر السنة)، ص12.

9- بوطالب، محمد نجيب: **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، المركز العربي للأبحاث، دراسة السياسات، بيروت، 2012، ص56.

10- العساف، فايز عبد الله : "الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية، أكراد العراق نموذجا"، 'مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص12.

11- الجمل، شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: **مرجع سابق**، ص20.

12- مولود مراد محي الدين، **نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، دراسة قانونية تحليلية مقارنة**، مطبعة سيما، أربيل، سليمانية، 2007، ص93.

13- مجموعة باحثين، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، معوقات بناء الدولة الوطنية**، تحرير حمدي عبد الرحمان، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، قطر، 2015، ص 71.

14- مولود مراد محي الدين: **مرجع سابق**، ص63.

15- **المرجع نفسه**، ص87.

16- عبد الكريم، أملان: "في النظام الشمولي، مدخل نظري"، **مجلة مقاربات**، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، سورية، العدد 02، 2000، ص 92.

17- مولود مراد محي الدين، **مرجع سابق**، ص 93.

18 -Fao : production year book ; trade year book; 1975.

19- الرباعي، عبد العزيز: **مشاكل إفريقيا في عهد الإستقلال**، مكتبة القاهرة الجديدة للنشر والتوزيع، الأردن، 1970، ص153.

20- **المرجع نفسه**، ص 154

21- قدير، جميلة منى: **مرجع سابق**، ص16.

22- **المرجع نفسه**، ص18.

23- سورنسن، غيورغ: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السبورات والمأمول في عالم متغير**، (ترجمة عفاف البطانية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الامارات، ص71.

24- **المرجع نفسه**، ص72.

25- **المرجع نفسه**، ص90-91.

26- Freedom house; freedom in the world 2006; London ; md; Rowman little field; 2006.

27- سنورنس، غيورغ، **مرجع سابق**، ص99.

28- **المرجع نفسه**، ص ص105-107

29- **المرجع نفسه**، ص113.

30- مونياي، م مولينجي، جوين، ن لينرتيدي:"الاستعمار والفساد في إفريقيا جنوب الصحراء"، (ترجمة مصطفى مجدي الجمال)، **مجلة إفريقيا**، العدد 2، مركز البحوث العربية والإفريقية، ص63.

31- الربيعي،اسماعيل نوري، بوزين، بومدين، وآخرون: **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، مركز الوحدة العربية، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، 2005، ص406.

32- الربيعي، اسماعيل نوري، بوزين، بومدين، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 406.

33- **الفساد الإداري، المفهوم والآثار وآليات المكافحة**، على الموقع الالكتروني

http / www. Rezgzr. Com. (debat/ show. Art. Osp? Aid = 94303،

34- **منظمة الشفافية الدولية، مناخ للمطالعة**، على الموقع الالكتروني http/ www. Trans perency. Or.

35- نواز عبد الرحمان الهيئي، **الحكم الصالح في الوطن العربي، قراءة تحليلية**، على الموقع الالكتروني http/ www. Ulum. Nl/ b158. Htm.

36-Corruption and bood governance. Didcussion paper 3 management development and governance division bureau for policy and programme support; united nations development programme; new yourk; july;1997.

37- محمد شلبي، "الاستقرار السياسي عند الماروردي والموند، دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم والإعلام، العدد 01، 2001- 2002

38- محفوظ، محمد، **الإسلام ورهانات الديمقراطية**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2002، ص 118.

39- الجمل، شوقي عطا الله،، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 12.

40- غليون، برهان: **المسألة الطائفية ومشكلات الأقليات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط3، 2012، ص12.

41- **المرجع نفسه**، ص18.

42- **المرجع نفسه**، ص156.